آثر الإستثمار الأجنبي والمحلي في معالجة مشكلة البطالة في محافظة دهوك للفترة (2007 – 2016): دراسة تحليلية

عبدالجبار بديع عبدالعزيز
مدرس مساعد
كلية الادارة والاقتصاد، جامعة دهوك
اقليم كردستان العراق

ماهر عمر علي
مدرس مساعد
كلية الادارة والاقتصاد، جامعة نوروز
اقليم كردستان العراق

المستخلص

تناولت الدراسة المتغيرات المؤثرة في معدل البطالة في محافظة دهوك، وقد بينت الدراسة آثر كل من الإستثمار المحلي والإستثمار الاجنبي والإستثمار الكلي ومعدل النمو السكاني في معدل البطالة خلال السنوات (2007-2016)، وذلك بإستخدام بيانات للإستثمار المحلي والأجنبي لثمانية قطاعات مالية وإقتصادية بأساليب قياسية حديثة. وقد هدفت إلى بيان دور وآثر الإستثمار الكلي بنوعيه ومعدل النمو السكاني في معالجة مشكلة البطالة، ولمعرفة هل أن متغيرات الدراسة مستقرة مع مرور الزمن إستخدمنا إختبار ديكي- فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller). وكذلك لبيان وجود علاقة توازنية بعيدة المدى بين المتغيرات إستعملنا إختبار جوهانسن للتكامل المشترك، كما طَبق إختبار (Granger Causality Test) للسببية لتحديد إتجاه السببية بين المتغيرات.

الكلمات الدالة: الإستثمار الأجنبي، الإستثمار المحلي، البطالة في محافظة دهوك، جوهانسن للتكامل المشترك، جرانجر للسببية.

1. المقدمة

شهد العالم تحولات كبيرة في مجالات عدة أدت إلى بروز قوى تؤثر في السياسات والعلاقات الدولية بما يخدم مصالحها، وقد إحتلت التغيرات الإقتصادية مكانة بارزة في الإقتصاد الدولي والمتمثلة بظهور المؤسسات الدولية كمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بهدف إعادة ترتيب الإقتصادات العالمية وفتح الأسواق أمام المنافسة الأجنبية وتحرير الإقتصاد من جميع أنواع القيود أمامها بشكل يساهم في إيجاد مناخ دولي ملائم لتشجيع الإستثمارات وإنتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء وخلق فرص عمل جديدة أمامها. ونتيجةً لهذه التغيرات حاولت الكثير من الدول النامية اللحاق بعجلة التقدم الإقتصادي بهدف تحسين مستوى معيشة شعوبها والتواصل مع العالم الجديد من خلال تهيئة البيئة المناسبة للإستثمار المحلي والأجنبي.

ولذلك فان إقليم كوردستان العراق بدأ بعملية الإنفتاح الإقتصادي مع العالم، نظراً لما يعاني الإقليم من مشاكل إقتصادية تفاقمت في ظل الظروف الحروب والدمار الذي عانى منها خلال السنين الطويلة الماضية، أدت إلى السعي الجدي والدؤوب لبناء البلاد بدأً من البنى التحتية لعملية التنمية الإقتصادية. ومن الواضح أن عملية التنمية في ظل الإنفتاح الإقتصادي بحاجة ماسة إلى ضرورة وجود المناخ الإستثماري المناسب واللازم لخفض معدلات البطالة إضافةً إلى إصدار قانون للإستثمار يسهل وينظم عمل الإستثمارات من أجل السير بخطوات واسعة وسريعة في تحقيق أهداف الإقليم.

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة

أولاً: منهجية الدراسة

أهمية البحث: يعد موضوع الإستثمار وآثره في الإقتصاد وإنعكاسه على المتغيرات الإقتصادية الكلية من المواضيع ذات الأهمية البالغة، إذ أن أي تراجع في الإستثمار كحجم أو كنسبة مئوية، لابد من أن ينعكس سلباً على الإقتصاد بشكل أو بأخر. وبطبيعة الحال من أهم الآثار التي يخلقها الإستثمار هو توفير فرص عمل للعمالة المحلية، لذلك ينبغي التركيز على موضوع الإستثمار وآثره في معالجة مشكلة البطالة، لاسيما في الإقتصادات التي تعاني من تصاعد في معدلات البطالة.

المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز
المجلد 6، العدد 4 (2017)
استلم البحث في 2017/9/1، قبل في 2017/12/1
ورقة بحث منتظمة نشرت في 2017/12/20
البريد الالكتروني للباحث:maher.omer@nawroz.edu.krd
حقوق الطبع والنشر© 2017 أسماء المؤلفين. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الايداعي النسبي – CC BY-NC-ND 4.0

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a139

مشكلة البحث: بعد عام (2003) أخذت حكومة إقليم كوردستان الإهتمام بمعالجة مشكلة البطالة حيث إزداد معدلها وتنوعت إتجاهاتها وتعددت أسبابها، حيث بلغ معدل البطالة في عموم الإقليم أكثر من (9%) في عام (2007) كما وصلت نسبتها في محافظة دهوك حوالي (10%)، وبسبب عدم دعم القطاع الخاص والزيادة المستمرة لنمو مستوى العمالة أصحاب سن العمل (60-15) إزداد معدل البطالة في عام (2016) إلى أكثر من (17%). لذا فقد تمخضت مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي: **(كيف يساهم الإستثمار الأجنبي والمحلي في تقليل معدلات البطالة في عموم الإقليم وبشكل خاص في محافظة دهوك ؟).**

أهداف البحث: الغرض من هذه الدراسة هو:

1- حث حكومة إقليم كوردستان وإدارة محافظة دهوك على زيادة الإهتمام بالقطاع الخاص وذلك بتسهيل العقبات والقيود أمام الأستثمار سواء كان محلياً أو أجنبياً وذلك لإنشاء مشاريع تنموية ضخمة، الأمر الذي يؤدي إلى إنخفاض آثار البطالة.

2- لبيان آثر وتحليل وقياس الإستثمار المحلي والأجنبي في إمتصاص معدل البطالة في محافظة دهوك.

فرضية البحث: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها **(أن الإستثمار الكلي له تأثير في إنخفاض معدلات مشكلة البطالة في محافظة دهوك، إضافةً إلى أن هناك متغيرات أو عوامل أخرى تؤثر على مستوى البطالة).**

ثانياً: الدراسات السابقة

1- **دراسة (خلف،2010) بعنوان (واقع الإقتصاد العراقي وتحديات الإستثمار الأجنبي المباشر):** جاءت هذه الدراسة لبيان ضرورة قيام الدولة بتشريع العديد من القوانين اللازمة لتفعيل قانون الإستثمار كقوانين منع الإغراق وحماية المنتج الوطني ودعم الصادرات والقوانين التجارية، والعمل على القضاء على الفساد الإداري والمالي وأداء السياسات المالية والنقدية والتجارية لخدمة الإقتصاد الوطني، وتفعيل وتطوير أداء السياسات الإقتصادية لاسيما المالية والنقدية لتخفيض معدلات التضخم وإصلاح البنى التحتية وخلق حالة من الإستقرار السياسي وضرورة توفير حالة الأمن.

2- **دراسة (شهاب،2012) بعنوان (مؤشرات الإستثمار في إقليم كوردستان العراق: مقارنة بين المحافظات والقطاعات للمدة 2006 – 2011):** خلصت الدراسة إلى أن للإستثمار دور مهم في تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية التي تنشدها آية دولة، فهو من أهم محددات الطلب الكلي علاوةً على آثره الفعال في زيادة الطاقة الإنتاجية، بناءً على ذلك حَدد هدف الدراسة لمعرفة واقع الإستثمار وطريقة توزيعه بين القطاعات والمحافظات في إقليم كوردستان العراق خلال المدة (2011-2006) مستنداً في ذلك إلى إسلوب التحليل المقارن وبالإعتماد على البيانات التي وفرتها هيئة الإستثمار في الإقليم، وقد توصل البحث إلى جملة من الإستنتاجات لعل في مقدمتها توفر بيئة إستثمارية مواتية عملت على إستقطاب رأس المال سواء كان محلياً أو أجنبياً إلا أن توزيع هذا الإستثمار كان متفاوتاً سواء بين القطاعات المختلفة أو على مستوى محافظات الإقليم الثلاثة.

3- **دراسة (المعموري، 2012) بعنوان (دور الإستثمار في نمو الناتج المحلي الإجمالي في إقليم كوردستان العراق للمدة 2004 -2010):** أكدت الدراسة على أن الإستثمار يحتل أهمية بالغة في دفع عجلة الإقتصاد الوطني في أي بلد أو أي إقليم في العالم، إذ يعد من الأنشطة الإقتصادية المهمة في تحقيق النمو والتنمية وزيادة التكوين الرأسمالي ووسيلة هامة لتخفيض حجم البطالة وإستخدام التكنولوجيا الحديثة، وتطوير الصناعات المحلية والقدرات التنافسية التصديرية للإقتصاد الوطني وتحقيق الإستخدام الأمثل للموارد النادرة. مما يسهم في بلورة نموذج للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والمؤسسية. وهدف البحث إلى تحليل تأثير التغيرات المختلفة في حجم الإستثمار على الناتج المحلي الإجمالي والمساهمات النسبية للقطاعات المكونة له وتحديد العوامل الرئيسة الحاكمة لنمو الإستثمار والناتج في إقليم كوردستان العراق. وأيضاً إستشراف الأفاق المستقبلية لمناخ الإستثمار في إقليم كوردستان العراق.

4- **دراسة (حسن وصالح، 2012) بعنوان (الإستثمار الأجنبي وإنعكاساته على بنية إقتصاديات إقليم كوردستان العراق):** هدف البحث إلى دراسة وتحليل واقع الإستثمارات الأجنبية في الإقتصاد الكوردستاني من خلال متابعة إتجاهات حركة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية في الأنشطة والقطاعات الإقتصادية المختلفة للوصول إلى سياسات إقتصادية تفضي بجعل هذه الإستثمارات أن تحقق نتائج إيجابية على هيكلة الإقتصاد الكوردستاني وتجنبه الإختناقات والمشاكل الإقتصادية. وإنطلق البحث من فرضية أساسية مفادها أن المناخ الإستثماري المناسب بكل متغيراته التنظيمية والمؤسسية تعد أحد العوامل المهمة الجاذبة للإستثمارات الأجنبية والمحفز لنموها.

ثالثاً: تقويم الدراسات السابقة: يتضح من خلال ما أوجز عن بعض الدراسات السابقة، أن هناك غزارة بحثية يميزها التداخل والتشابك المعرفي، وقد يعد ذلك مؤشر صحة على تناسق وتداخل متغيرات الدراسة، وإن ما يميز بحثنا الحالي عن الدراسات

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a139

السابقة التي تم ذكرها هو ربط هذه الدراسة بين المتغيرات المذكورة إضافةً إلى العينة المنتقاة والمتمثلة بمحافظة دهوك. كما أن الدراسة شملت الفترة (2016-2007)، وهي الفترة التي نراها مناسبة في الوقت الراهن للبحث في آثار الإستثمار الأجنبي والمحلي في معالجة مشكلة البطالة في محافظة دهوك، تبعاً للظروف والتغيرات التي حصلت في الإقليم بشكل عام وبالأخص في محافظة دهوك خلال الفترة المذكورة.

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة

أولاً: الإستثمار الأجنبي (الماهية ، الأنواع ، المحددات)

ماهية الإستثمار الأجنبي: يعد الإستثمار ظاهرة مالية وإدارية حديثة إكتسبت شكلها من الوظيفة التي تمارسها في إطار الإدارة المالية، وأكتسبت هذه الظاهرة حيزاً كبيراً في الأدبيات الإقتصادية عند معالجتها على مستوى الكل، فيما ركزت الأدبيات الإدارية والأعمال والإستراتيجية على مستوى الجزء وهو الشركة أو الفرد (المستثمر) بوصفه القناة التي تمر من خلالها الإستثمارات (التميمي وسلام، 2004، 16). ويُعرّف صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية الإستثمار الأجنبي على أنه الإستثمار في مشروعات داخل بلد ما يسيطر عليه مقيمون في بلد أخر بنسبة تتراوح بين (10%) إلى (100%) (OECD,1996,8). كما يعرف تقرير الإستثمار الدولي الإستثمار الأجنبي على أنه ذلك الإستثمار الذي تكون أغلبية ملكية رأسماله لشخص طبيعي أو لشخص إعتباري يتمتع بجنسية دولة غير تلك المضيفة، ويتضمن إلتزام طويل المدى ويكون للمستثمر دور فعال في إدارة الإستثمار (World Investment Report,2004, 345). ويتمتع الإستثمار الأجنبي بأهمية كبرى في إقتصادات الدول المضيفة، حيث له آثار إيجابية عديدة، فهو يساهم في رفع معدلات الإستثمار من خلال تدفقات الإستثمار الأجنبي، كما يلعب دوراً مهماً في خلق فرص عمل جديدة، وبالتالي الحد من مشكلة البطالة، والتي تعتبر ظاهرة منتشرة بشكل كبير. كما يؤثر الإستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، مما يجعله مصدراً جيداً للحصول على العملات الصعبة وزيادة رأس المال المادي في الدول المضيفة (محمد،2005، 19).

أنواع الإستثمار الأجنبي: يمكن للإستثمار الأجنبي أن يأخذ أشكالاً عديدة وذلك يعتمد على نوع المستثمر والهدف من الإستثمار الذي يقوم به ودرجة المخاطرة التي يرغب المستثمر في الإضطلاع بها، ولقد تضاعفت وسائل الإستثمار الأجنبي في السنوات الأخيرة نظراً لأن التطورات التي لحقت بالتكنولوجيا الخاصة بالكومبيوتر والإتصالات السلكية واللاسلكية شكلت صلات وثيقة بين الأسواق المالية في العالم، كما سمحت بالمزيد من الإبتكارات لتطوير أدوات إستثمارية مختلفة تستهدف تلبية إحتياجات المستثمر (CIPE,2004,20). ويمكن التمييز بين نوعين من الإستثمارات الأجنبية وهي الإستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) والإستثمارات الأجنبية الغير مباشرة (FPI)، وتتصف سياسات وأشكال كل منها بالتعدد والتباين، فحسب النوع والأهمية النسبية والخصائص تتباين تفضيلات وإختيارات كل من الدول المضيفة من ناحية، والشركات المتعددة الجنسيات من ناحية أخرى في رغبتها في تبني نوع من الإستثمارات، ويرجع هذا الإختلاف إلى عدة عوامل منها (Chen *et al*,2010, 6-7):

أ- الخصائص الصناعية أو النشاط الذي تمارسه الشركات متعددة الجنسيات ودرجة المنافسة في الأسواق المضيفة.

ب- الإختلاف في خصائص الشركات المتعددة الجنسيات مثل حجم الشركة أو مدى درجة أو دولية نشاطها وعدد الأسواق العالمية التي تخدمها، أو الخدمات التي تقدمها ومجالات النشاط وأهداف الشركة.

ت- عوامل ترتبط بالأرباح والتكاليف المتوقعة ومتطلبات الإستثمارات المالية الفنية والأخطار التجارية وغير التجارية.

ث- الإختلاف بين الدول المضيفة من حيث درجة التقدم الإجتماعي والأهداف التي تسعى لبلوغها من وراء الإستثمار الأجنبي.

محددات الإستثمار الأجنبي: إن القيام بإستثمارات أجنبية ليست عملية عفوية أو إرتجالية، وإنما تخضع إلى مجموعة من المحددات أو العوامل التي تؤثر في مسارها، وهناك عدة عناصر أساسية تتجسد في سياسة إقتصادية واضحة وإجراءات تطبقها في سبيل تنظيمها للعلاقات بين الدولة والمستثمر الأجنبي وتتكون هذه المحددات الأساسية من العنصر الأول والمتمثل بالعنصر الإقتصادي وهو يتكون من مجموعة من المحددات الإقتصادية الأساسية مثل حجم السوق المحلي والنمو الإقتصادي بالإضافة إلى السياسات الإقتصادية (السياسة الجبائية ، السياسة التجارية والصناعية). والعنصر الثاني هو العنصر القانوني حيث لأبد من تشريعات وقوانين تنظم العلاقات بين أطراف البنية الإقتصادية، إضافةً إلى قوانين تشجع الإستثمارات المناسبة وتضمن حقوق المستثمر والدولة بما يعود من فائدة على الطرفين. أما العنصر الثالث فإنه يتمثل بالعنصر السياسي إذ أن وجود إطار من السياسات الملائمة ضروري لتوفير المناخ المناسب للإستثمار، وهذا الإطار يتميز بالإستقرار السياسي (فاروق،2002، 10-

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a139

11). فضلاً عن ما سبق فإن المحددات الخاصة بالإقليم تتمثل بالإستقرار السياسي والأمني والبيئة التشريعية والبيئة الإقتصادية والبنية التحتية وأخيراً الموارد الطبيعية والبشرية (عبدالرضا والجوارين،2012، 2). وفي هذا الصدد تشير الدلائل إلى أن معظم الإستثمارات بين الولايات المتحدة واليابان واوربا هي إستثمارات ساعية وراء الأسواق ذات الطابع الأفقي، إذ أن أكثر من (55%) من هذه الإستثمارات توظف في قطاع الخدمات، أما في الدول النامية فمعظم الإستثمارات تسعى وراء الكفاءة للتصدير كسلع نهائية أو وسيطة ذات طابع عمودي وفي قطاع الصناعات التحويلية وهي تكون في بلدان قريبة من الولايات المتحدة واليابان واوربا. بالإضافة لذلك تشير المسوحات التي أجريت مع المستثمرين الأجانب في أفريقيا جنوب الصحراء إن من أهم العوامل المشجعة للإستثمار هي التشريعات وحسن تطبيقها والإستقرار السياسي، والقدرة للوصول إلى الأسواق، والسياسات التجارية وكلفة اليد العاملة. وتشير مسوحات الإستثمار في دول اوربا الشرقية إن العوامل الجاذبة تمثلت بكلفة ومهارة الأيدي العاملة، وإحتمالات التكامل والإستقرار الإقتصادي، وإمكانية تحويل العملة. أما بالنسبة إلى الأقطار العربية فتشير مسوحات إستثماراتها إلى العوامل الطاردة للإستثمار المتمثلة بالمعوقات الإدارية، والفساد البيروقراطي، وكلفة إستخدام البنية التحتية، ونقص المهارات والأيدي العاملة، ومستوى الخدمات الاجتماعية (محمد و سلوم،2012، 409).

ثانياً: الإستثمار المحلي: (الماهية ، الآثر)

ماهية الإستثمار المحلي: يمكن تعريف الإستثمار المحلي على أنه توظيف الأموال في مختلف المجالات والفرص المتاحة للإستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن نوع أداة الإستثمار المستخدمة، قياساً على ذلك فإن الأموال التي تقوم المؤسسات أو الافراد بتوظيفها في القطاع العام تعتبر من قبيل الإستثمارات المحلية مهما كانت إدارة الإستثمار المستخدمة مثل العقارات، الأوراق المالية، ذهب، عملات أجنبية ...الخ. وينقسم الإستثمار المحلي من حيث الجهة المنفذة له إلى نوعين، وهما الأول يتمثل بالإستثمار الخاص الذي يقوم به القطاع الخاص، أما الثاني فهو الإستثمار العام الذي يقوم به القطاع العام (مومو،2013، 5). وإن لهذه الإستثمارات أهمية كبيرة لمساهمتها في النمو الإقتصادي من خلال توفير فرص العمل، وتشجيع روح الإبتكار والإبداع، وجذب الإستثمارات الأجنبية، وإستغلال الموارد المحلية المتاحة وتوسيع السوق وتطوير وتنمية الطاقات البشرية والفنية وتعزيز القدرة التنافسية للدولة (المؤسسة العربية لضمان الإستثمار،2005، 75-76). ومن البديهي معرفة أن الإستثمارات المحلية تلعب دوراً أساسياً في زيادة نصيب الفرد الحقيقية من الناتج المحلي الإجمالي وحل مشاكل عديدة مثل التخفيض من البطالة في سوق العمل (الشرابي،2005، 43).

آثر الإستثمار المحلي على النمو الإقتصادي: إن الإستثمار المحلي يعتبر من بين أهم المتغيرات الإقتصادية لأي دولة، خاصةً إذا توفرت الموارد والإمكانات اللازمة التي تجعله يلعب دوراً مهماً في النمو الإقتصادي من خلال (الحمود،2004، 14):

أ- **زيادة معدلات العمل ومواجهة مشكلة البطالة:** وذلك بدوره يؤدي إلى زيادة مستويات الدخل، وتؤدي كثير من هذه المشروعات أيضاً إلى إرتفاع مستوى الوعي الصحي وإنتشار التعليم وتحقيق مستوى من الرفاهية والحياة الكريمة.

ب- **زيادة فرص ومعدلات الإستثمار:** عندما تجعل الحكومات المنطقة الخاضعة لها منطقة جاذبة للإستثمار عن طريق جذب رؤوس الأموال والتقنية والإدارة الحديثة عندها، لاشك بأن مشروعات الإستثمار العام تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في تحقيق الإستراتيجيات المرجوة منها.

ت- **زيادة القدرة التنافسية:** لاشك إن زيادة القدرة الذاتية للإقتصاد، وتوفير الخدمات الأساسية اللازمة لعملية الإستثمار، وإرتفاع مستوى كفاءة العمالة، وأيضاً إرتفاع المستوى التقني سوف يزيد من القدرة التنافسية بين مختلف المناطق الجاذبة والمتنافسة على الإستثمارات.

ث- **إرتفاع مستوى التقدم الحضاري:** إن تحقيق التنمية المنشودة من طرف الحكومة بالمعدلات التي تمكن الدولة النامية اللحاق بركب النمو والتقدم.

ج- **التشجيع على طلب القطاعات لبعضها البعض:** عند توزيع الإستثمار العام على العديد من القطاعات فإنه يشجع ذلك على طلب القطاعات لبعضها البعض، وبالتالي يخلق حوافز على مزيد من الإستثمار العام والإستثمار الخاص عن طريق توليد وتشجيع الطلب.

ح- **دور إستثمارات القطاع الخاص:** تقوم إستثمارات القطاع الخاص بدور رئيسي وذلك في الدول التي تكون فيها عوامل الإنتاج متاحة للجميع، لامتلاكها وتبادلها، وتكون سيطرة الحكومة عليها محدودة للغاية ومع توافر المنافسة ووجود حافز للربح، بالتألي ينعكس ذلك على رفاهية الفرد، وعلى قوة إقتصاد الدولة ومقدرتها على إنتاج سلع وخدمات على درجة كبيرة من الجودة والمنافسة.

ثالثاً: البطالة: (المفهوم ، الأنواع ، الأسباب)

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a139

مفهوم البطالة: عند محاولة إعطاء تعريف للبطالة فإن أول تسأول يتبادر إلى الذهن هو: من هو العاطل عن العمل؟ وبالرغم من بساطة الإجابة، إلا أنها من المؤكد ستكون: بأن العاطل عن العمل، هو الذي لا يعمل . لكن هذا المفهوم يعتبر غير كافي حيث هنالك أفراد لا يعملون لانهم غير قادرين على العمل وبالتالي لا يمكن إعتبارهم عاطلين عن العمل مثل (الأطفال، المرضى، العجزة، كبار السن)، ومن ناحية أخرى هناك بعض الأفراد الذين يعملون فعلاً غير أنهم مع ذلك يبحثون عن عمل إضافي، وبالتالي لا يمكن إدراجهم ضمن العاطلين، وهكذا فإنه ليس كل من لا يعمل عاطلاً، وليس كل من يبحث عن عمل يعد ضمن وصف العاطلين (هاشم وآخرون،2010، 58). وقد عرفت منظمة العمل الدولية العاطل عن العمل بأنه ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده (جوارتيني و استروب،1999، 202).

أنواع البطالة: يصنف العاطلون عن العمل بطرق مختلفة، حسب ما يقتضيه غرض الدراسة حيث بالإمكان تصنيفهم حسب خصائص الأفراد العاطلين، على سبيل المثال الجنس والعمر، أو حسب المهارة أو المستوى التعليمي، أو حسب العرق أو الموقع الجغرافي، أو حسب العوامل المسببة للبطالة، ومن الصعوبة بالإمكان تحديد الأسباب الكامنة وراء بطالة شخص معين، ولكن من الممكن غالباً عرض بعض الأفكار حول تعطل مجموعة من الأشخاص لأحد الأسباب الرئيسية (Richard *et al*,1998, 680). وسوف نركز على تناول أنواع البطالة حسب أسباب وقوعها على النحو الآتي:

أ- **البطالة الإجبارية:** وهي التي تكون الحكومة مسؤولة عنها وهي من أخطر أنواع البطالة وتظهر عند عجز الحكومة عن إيجاد الوظائف الكافية للقوى العاملة بالأجر السائد في السوق.

ب- **البطالة الإختيارية:** وهي التي تنتج عن إنخفاض الأجور وعدم رغبة المواطن في العمل بهذا الأجر(زكي،1997، 39).

ت- **البطالة الإحتكاكية:** ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتغيرات الحاصلة في القوة العاملة أو سوق العمل (نجا،2005، 17).

ث- **البطالة الهيكيلة:** ويقصد بها أنها حالة تعطل جزء من القوى العاملة بسبب التطورات التي تؤدي إلى إختلاف متطلبات هيكل وبنية الإقتصاد الوطني عن طبيعة ونوع العمالة المتوفرة (الوزني والرفاعي،2002، 268).

ج- **البطالة المقنعة:** وهي التي تعبر عن حالة الأفراد الذين يمارسون أعمالاً تنخفض فيها إنتاجيتهم الحدية عن المستوى المفترض التي تنسجم مع مستواهم التعليمي والمهاري، أو هي حالة من سوء إستخدام عنصر العمل والتي تتمثل في نقص تشغيل هذا العنصر عن مستوى معياري معين (اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا وآخرون،1993، 202).

ح- **البطالة الموسمية:** ينشأ هذا النوع نتيجة ركود قطاع الأعمال وعدم كفاية الطلب الكلي على العمل كما قد تنشأ نتيجة لتذبذب الدورات الإقتصادية (الدباغ والجرمود،2003، 380).

خ- **البطالة الدورية:** وهي البطالة المرتبطة بالدورات الإقتصادية التي تتعرض لها النشاطات الإقتصادية، حيث تزداد البطالة في مرحلة الإنكماش والركود أو الكساد ويتم تفسير أسبابها إستناداً إلى إنخفاض الطلب الكلي والذي يؤدي إلى ضعف إستخدام الطاقة الإنتاجية في الإقتصاد ومن ثم إنخفاض درجة الإستخدام وتنخفض البطالة في حالة الإنتعاش والإزدهار، حيث تزداد وتتسع النشاطات الإقتصادية، ويزداد إنتاجها ويزداد الإستخدام (خلف،2007، 335)، لهذا تسمى هذا النوع من البطالة بالبطالة العابرة وهي تظهر عادةً في الدول المتقدمة (داود وسلمان،2005، 257).

أسباب البطالة: تشير الإحصاءات إلى أن نسبة العاملين في محافظة دهوك لعام (2007) حوالي (51.9%) في القطاع العام في حين أن القطاع الخاص بلغ (40.1%)، وبالتالي بعد الأزمة السياسية والإقتصادية ما بين حكومة الإقليم وحكومة المركز حيث أدى ذلك إلى قطع رواتب الموظفين، مما جعل حكومة الإقليم تعتمد على مصادر دخلها في النفقات على جميع القطاعات لحكومة الاقليم بما في ذلك رواتب الموظفين، وبما أن النفط هو المورد أو المصدر الرئيسي للدخل القومي لإقليم كوردستان، الأمر الذي أدى إلى زيادة العبئ والعجز في موازنة حكومة إقليم كوردستان خاصةً بعد إنخفاض أسعار النفط إلى حوالي ($30) للبرميل، كما أن دخول تنظيم داعش الإرهابي إلى العراق في سنة (2014) أدى إلى زعزعة الأمن والإستقرار في المنطقة، وبالتالي أدى ذلك إلى إنخفاض الإستثمار بشكل عام، إضافة إلى زيادة نفقات الحرب وعدم دعم خريجي الكليات والمعاهد منذ عام (2009) سواء تشغيلهم في القطاع العام أو تحفيز الإستثمار الخاص المحلي والأجنبي من قبل حكومة إقليم كوردستان وبالتالي آثر ذلك بشكل سلبي على المستوى الإقتصادي العام للإقليم

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a139

وزيادة معدلات البطالة خاصةً في محافظة دهوك، إضافةً إلى أن هناك سبب أخر في زيادة معدل البطالة هو نزوح المواطنين إلى الإقليم وخاصةً إلى محافظة دهوك من محافظة الموصل والمناطق الوسطى والشمالية بعد عام (2014)، مما كان له الآثر على مستوى التشغيل في محافظة دهوك، حيث إرتفع معدل البطالة إلى حوالي (17%) في عموم محافظة دهوك، مما أدى إلى التأثير السلبي على الجوانب النفسية والإجتماعية والسياسية والإقتصادية، وتفيد الإحصاءات العلمية بأن البطالة لها آثار سيئة على الصحة النفسية مما تعيق عملية النمو النفسي خاصةً للشباب إضافة إلى زيادة القلق والكآبة وعدم الإستقرار بين العاطلين. وكذلك إن ظاهرة البطالة تؤدي إلى زيادة معدلات الفقر والذي يعتبر من العوامل الأساسية والمشجعة على الهجرة، حيث كان واضحاً زيادة الهجرة من الإقليم خلال الفترة (2016-2014) وبالأخص محافظة دهوك (www.mop.gov.krd). ومن الجدير بالذكر أن التعرف على الأسباب التي تؤدي إلى حدوث ظاهرة البطالة يساعد في وضع الحلول لهذه المشكلة الإقتصادية والإجتماعية (حسين وسعيد،2004، 332). وفيما يلي عرضاً لأهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة (البديري،2015، 748-749):

أ- إرتفاع معدلات النمو السكاني في الإقليم بشكل عام ومحافظة دهوك بشكل خاص فإن معدل النمو للسنوات السابقة قد بلغ (3.2%)، حيث أنه في عام (2007) بلغ عدد سكان المحافظة (1097165) نسمة، في حين أن هذا الرقم قد إرتفع إلى (1465786) نسمة وفق إحصائية عام (2016) لمحافظة دهوك، حيث أن زيادة السكان هو سبب في زيادة حجم القوى العاملة وعرضها مقابل مستوى محدود من الطلب .

ب- طبيعة الإقتصاد، المعروف عن الإقتصاد في الإقليم أنه إقتصاد ريعي يشكل النفط العمود الفقري لهذا الإقتصاد، فإيرادات النفط أصبحت معول عليها، مع تراجع واضح للقطاع الزراعي والإستثماري مما شكل هذا الوضع أزمة واضحة في توفر فرص العمل .

ت- إستقدام عمالة أجنبية إلى المحافظة لرخصها من الخارج.

ث- تزايد أعداد الخريجين من حملة الشهادات الجامعية في محافظة دهوك خاصة في السنوات الأخيرة بشكل يفوق حاجة السوق الأمر الذي زاد من بطالة الخريجين.

ج- إنكماش دور القطاع الخاص نتيجة للإنفتاح الكبير للإستيراد غير المنضبط تقريباً، ثم عجز هذا القطاع عن المنافسة السعرية والإنتاجية لتصبح السلع المستوردة أكثر قبولاً لدى المستهلك رغم رداءة بعضها.

ح- مساهمة المرأة بشكل فعال في الأنشطة الإقتصادية أدى إلى إرتفاع الطلب على العمل وبالتالي حصول زيادة على معدل نمو السكان.

رابعاً: الإستثمار الأجنبي والإستثمار المحلي ودورهما في إمتصاص البطالة: يتمتع إقليم كوردستان بشكل عام ومحافظة دهوك بشكل خاص بمناخ إستثماري مناسب نسبياً من حيث توفر الإستقرار الأمني ووفرة الأيدي العاملة والأراضي الخصبة للزراعة والمياه والثروات المعدنية، إضافةً إلى برنامج عمل للحكومة الموحدة حيث تتضمن من بين فقراتها فرص للإستثمارات المحلية والأجنبية وفقاً للضمانات القانونية والدستورية إضافةً إلى فتح مطاري أربيل والسليمانية ومطار دهوك قريباً وإجراء الكثير من المعارض الدولية خصوصاً في أربيل، حيث بدأ المختصون في الإقليم إلى إقرار قانون جديد للإستثمار يمكن من خلاله توضيح مفهوم الإستثمار الأجنبي والمحلي ومجالاتهما وتشكيل الهيئة الإستثمارية في الإقليم حيث لها صلاحية القيام بجميع التصرفات القانونية اللازمة لأغراض تنفيذ قانون الإستثمار (www.alufuq.net).

ووفقاً للمادة الثانية من قانون الإستثمار رقم (4) لعام (2006) حيث نصت على حرية الإستثمارات الأجنبية في مجالات عديدة منها القطاع الصناعي والزراعي والسياحي ومشاريع البنية التحتية والصحة والتعليم وإنشاء المناطق الحرة والأسواق التجارية المعاصرة والخدمات الإستثمارية المرتبطة بالمصارف وشركات التأمين والمؤسسات المالية الأخرى ومراكز الأبحاث العلمية والتكنولوجية والتشجيع على توجه الإستثمارات إلى الأقضية والنواحي وعدم إقتصارها على المدن (قانون الإستثمار في إقليم كوردستان العراق، رقم 4، 2006). وقد أسس قانون الإستثمار في الإقليم وفقاً للمعايير الدولية الجديدة في الإستثمارات الأجنبية والمحلية ووفقاً للإتفاقيات الدولية خصوصاً إتفاقيات الإستثمار ضمن منظمة التجارة العالمية، كمعيار أو كمبدأ رعاية الوطنية ومبدأ الشفافية وضمان تأمينات أخرى، مع الأخذ بالإعتبار رقابة الهيئة ودورها في إقرار الإستراتيجيات العامة للإستثمار ومراقبة تنفيذها (صالح،2006، 256). ولكن أبرز المعوقات التي تواجه تطبيق هذا القانون هو إرتفاع مستوى التضخم وضعف القطاع المالي والمصرفي إضافةً إلى الفساد المالي والإداري، وهناك معوقات أخرى تقف بوجه الإستثمار ومنها البيروقراطية والروتين الاداري والخاص بالتشريعات القانونية اللازمة، ويضاف إلى ذلك النقص الحاصل في مستوى الثقافة الإستثمارية، فما زالت هذه الثقافة بعيدة عن أذهان المسؤولين في السلطة والذي إنعكس بدوره على تعطيل القرار

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a139

الإقتصادي الداعم لعملية الإستثمار. ومن جانب أخر هناك بعض النصوص القانونية التي تضمنها قانون الإستثمار في الإقليم والتي عملت على خلق تناقضات كبيرة منها ما يتعلق بموضوع ملكية الأرض، وأيضاً تتعلق بالإعفاءات الضريبية من حيث المدة الزمنية للإعفاء، ومشاكل أخرى تتعلق بموضوع الرأسمال المهاجر (البديري،2010، 153-154). وهنا لابد من الإشارة إلى دور الإستثمار بشكل عام وأهميته في الإقليم من خلال أنه يؤدي إلى زيادة معدل النمو الإقتصادي مع زيادة العوائد المتأتية من توطين الإستثمارات وهي تشغيل للايدي العاملة أي تعمل على تخفيض مستوى البطالة والتقليل من الإستيراد وإستغلال الموارد المتاحة وزيادة الناتج القومي. كما إن الإستثمارات الأجنبية تعمل على تحفيز الإستثمارات المحلية والتي من شأنها إستخدام الأيدي العاملة المحلية. وإن نقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة من خلال الإستثمارات والتي تتطلب تهيئة الكوادر اللازمة المحلية من الأيدي العاملة لهذه المشاريع وللمشاريع المشابهة مستقبلاً إضافةً إلى تحسين مناخ الإستثمار كل هذه تؤدي إلى إمتصاص البطالة في الإقليم. ومن الواضح جلياً أن قانون الإستثمار في الإقليم يحاول جذب الإستثمارات خاصةً الأجنبية منها وخلق المناخ الإستثماري الملائم وإتاحة كل الفرص أمام المستثمرين الأجانب وإزالة جميع العقبات أمام رجال الأعمال الأجانب للبدء بأعمالهم الإستثمارية، كما أنه من الضروري الأخذ بالإعتبار أهداف ونتائج هذه الخطوات من تحسين الظروف المعيشية وتحسين المهارات التقنية وزيادة فرص العمل، والعمل على خفض مستوى البطالة وتحسين مستوى دخل الفرد خصوصاً في الظرف الراهن وما يمر به الإقليم من أزمات إقتصادية (www.alufuq.net).

ومن المعروف أنه لا يمكن القضاء على البطالة بشكل نهائي في المجتمع، لانه لا يمكن أن يكون هناك تشغيل كامل في أي بلد أو إقليم مهما كان مستواه الإقتصادي ومهما أخذ الإقليم من إجراءات وحلول فإن نسبة من البطالة في المجتمع سوف تبقى. ومن الإجراءات التي يمكن إتخاذها لمعالجة مشكلة البطالة في الإقليم هي أن تقوم حكومة الإقليم بإجراء إحصائية شاملة لعدد السكان وتحديد العمر والجنس والتأهيل الدراسي ومعرفة التحصيل العلمي لكل العاملين في مؤسسات الإقليم. إضافةً إلى إجراء إحصائية شاملة لمعرفة المستوى التعليمي للعاطلين عن العمل وتصنيفها حسب تلك المستويات التعليمية إلى مجموعتين. كما أنه من الضروري إحصاء الوظائف في كافة المؤسسات والدوائر الحكومية وحسب المؤهلات، مع الأخذ بالإعتبار إحصاء نسبة البطالة المقنعة لأنها أكثر أنواع البطالة في الإقليم نسبةً. ومن الإجراءات اللازمة لردع البطالة هي تشكيل لجنة مختصة تقوم بمهام ووضع الحلول والمعالجات اللازمة والعمل ضمن خطط مع مراقبة التنفيذ. ومن الواجب أيضاً التركيز على النشاط المصرفي ودوره في الإقليم وتهيئة الكوادر والعمل على فتح دورات مهنية للعاطلين وللشباب الذين لم يتمكنوا من الإستمرار بالدراسة لضعف المستوى المعيشي. ووضع برنامج خاص من أجل توعية المجتمع الكوردي بماهية وأهمية العمل ودوره في تطوير المجتمع (www.maqalat-feb.net). والحث على أهمية المهارات في التنمية الإقتصادية وتوسيع الفرص الإقتصادية لأن الإقليم يحتاج إلى تحول إقتصادي كبير وهذا التحول سيكون مفتاح إنطلاق قدرات القطاع الخاص في المنطقة وخصوصاً مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر المحرك الرئيسي للنمو الإقتصادي وخلق فرص العمل (www.sharqaawsat.net).

المبحث الثالث: الإطار التطبيقي للدراسة

أولاً: الأساليب المعتمدة في تحليل الدراسة: يعتمد البحث على الإسلوب الوصفي التحليلي والإسلوب الإحصائي القياسي، وذلك بإستخدام طرق قياسية حديثة، وقد تم الحصول على بيانات سنوية إحصائية حول معدل النمو السكاني ونشاط الإستثمار الأجنبي والمحلي في مدى إسهامها في التأثير على معدل البطالة في محافظة دهوك، وبعد الحصول على البيانات من قبل دائرة الإستثمار ومديرية العمل ومديرية الإحصاء في محافظة دهوك، للفترة (2016-2007)، والتقارير السنوية الصادرة عن وزارة التخطيط في إقليم كوردستان، تم إستخدام المنهج الإحصائي القياسي الكمي، لتحليل وقياس آثر وعلاقة كل من المتغيرات الإقتصادية، الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، الإستثمار المحلي (DI)، الإستثمار الكلي (TI)، ومعدل النمو السكاني (P)، في معدل البطالة (UNE). وسوف تتم الإستعانة ببعض الإختبارات الإحصائية بغستخدام برنامج (Eviews) لإجراء التحليل القياسي وهذه الإختبارات هي:

- إختبار إستقرار البيانات (Stationary Test).
- إختبار التكامل المشترك (Co-integration Test).
- إختبارالسببية (Granger Causality Test).

ثانياً: النموذج القياسي والبيانات: لغرض بيان آثر المتغيرات الإقتصادية (الإستثمار الأجنبي المباشر والإستثمار المحلي والكلي ومعدل النمو السكاني) في معدل البطالة في محافظة دهوك، وبإستخدام السلاسل الزمنية خلال الفترة (2016-2007)، سوف

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a139

نستخدم نموذج قياسي يعتمد على بيانات نصف سنوية رسمية تتضمن مدة الدراسة. ويكون متغير البطالة (UNE) متغيراً تابعاً وفق المعادلة الخطية الأتية:

$$UNEt = B_0 + B_1\ DIt + B_2\ FDIt + B_3\ TIt + B4\ Pt + Ut$$

حيث أن:

DI: الإستثمار المحلي.

FDI: الإستثمار الاجنبي.

TI: الإستثمار الكلي.

P: معدل النمو السكاني.

U: الخطأ العشوائي.

T: الزمن الحالي.

$B_0, B_1, B_2, B_3, B4$: معلمات النموذج التي يتم تقديرها.

الشكل الدالي للنموذج :

$$LOG\ UNE = LOG\ F\ (DI, FDI, TI, P)\ .....(1)$$

ولأهداف تحقيق بعض التجانس في أحجام الأرقام القياسية المستخدمة في الدراسة، ولغرض إستبعاد تأثير الإتجاه العام من التقلبات الدورية للمتغيرات، حولنا البيانات الأصلية إلى الأرقام القياسية ومن ثم إلى اللوغاريتمات الطبيعية. وحُول الشكل الدالي (1) الى الشكل اللوغاريتمي كما في المعادلة (2).

$$LOG\ UNEt = B_0 + B_1\ LOG\ DIt + B_2\ LOG\ FDIt + B_3\ LOG\ TIt + B4\ LOG\ Pt + Ut\ .....\ (2)$$

ثالثاً: توصيف العلاقات بين المتغيرات: بطبيعة الحال تم بناء النموذج القياسي المقدّر على أساس وجود علاقة منطقية بين المتغيرات وبناءً على المعادلة المقدرة فأن العلاقة بين الإستثمار الكلي بشكليه والبطالة علاقة عكسية ذلك أنه في حالة أي زيادة في الإستثمار خاصةً الإستثمار الأجنبي سيكون هناك إنخفاض في معدلات البطالة بنسبة معينة، وتبعاً لقيام مشاريع ممولة من رأس المال الأجنبي بإستخدام أيدي عاملة غير مستخدمة، وبالتالي تخفيض معدلات البطالة المسجلة، والعكس بالعكس في حالة أي إنخفاض بالإستثمار الأجنبي أو تقليص الأنشطة الممولة من قبل رأس المال الأجنبي سيعمل ذلك على تسريح جزء من العمالة المستخدمة وبالتالي زيادة معدلات البطالة المسجلة، إضافةً إلى أن العلاقة بين معدل النمو السكاني والبطاللة علاقة طردية.

رابعاً: تحليل النموذج المقدّر:

1- اختبار جذر الوحدة الإستقرارية (Unit Root Test) Stationary Test: إستقرار السلاسل الزمنية موضوع ذي أهمية تطبيقية في التحليل القياسي خاصةً تلك التي تعتمد على بيانات زمنية مثل المالية والإقتصادية، ذلك لأن الإستدلال للمتغيرات غير المستقرة يعطي نتائج غير حقيقية أي مضللة بمعنى أن العلاقة بين المتغيرات ليست حقيقية وإنما مضللة وغير مستقرة وهذا ما سمي من قبل كلاً من (Granger & Newbold,1974) بالإنحدار الزائف (Spurious regression)، أي بمعنى أن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن ومن أهم الطرق الإحصائية لإختبار الإستقرارية والذي يعد من الطرق الأكثر دقة وإنتشاراً، هو إختبار جذر الوحدة وهذا الإختبار يهدف إلى فحص خواص السلسلة الزمنية لجميع متغيرات النموذج خلال الفترة الزمنية للمشاهدات والتأكد من مدى إستقراريتها وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة. وقد تم إستخدام طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية (OLS) كما مبين في الجدول (8) الملحق (ب) قبل إختبار جذر الوحدة الإستقرارية لمعرفة مدى صحة وحقيقة النتائج، حيث وجد أن قيم (T) و (F) و (R^2)، أعلى مما هي عليه وإحصائية (DW) التي تكون أقل مما هي عليه، لذلك يعد شرط الإستقرار أساسياً في دراسة وتحليل السلاسل الزمنية وكلما كانت السلاسل الزمنية مستقرة سوف يتم الحصول على نتائج سليمة ومنطقية، لذا يتعين في البداية التأكد من إستقرار متغيرات النموذج، حيث يقوم هذا الإختبار على فحص إستقرارية المتغيرات مع مرور الزمن، وهو الإستثمار الأجنبي المباشر، الإستثمار المحلي، الإستثمار الكلي ومعدل النمو السكاني وكذلك معدل البطالة. ولتطبيق أو لإختبار إستقرارية السلاسل الزمنية سوف نطبق أهم إختبارات جذور الوحدة وهو إختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) Augmented Dickey- Fuller، والذي يعتبر من اشهر الفختبارات المستخدمة في إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها (شومان،2013، 180).

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a139

الجدول (1) نتائج إختبار ديكي - فولر (Dicky-Fuller) (ADF) لجذر الوحدة قبل الإستقرارية وبعد الإستقرارية (2007-2016)

	المستوى	(Level)		الفرق الاول	(1st difference)		
	Intercept	Trend & Intercept	Noon	Intercept	Trend & Intercept	Noon	
القيم الحرجة عند 1%	3.831	4.532	2.692	3.920	4.667	2.717	القرار
UNE	1.077	0.456	1.602	8.62	8.30	8.79	مستقرة عند I(1)
DI	2.321	2.226	1.746	5.235	5.037	5.429	مستقرة عند I(1)
FDI	3.991	3.966	3.632	5.729	5.504	5.946	مستقرة عند I(1)
TI	2.633	2.562	1.948	6.004	5.774	6.228	مستقرة عند I(1)
P	34.08	4.01	0.59	5.65	5.58	5.48	مستقرة عند I(1)

المصدر: إعداد الباحثان بالإعتماد على بيانات الملحق (أ) الجدول (7).

أشارت نتائج جذر الوحدة قبل إستقرارية أو سكون المتغيرات الموضحة في الجدول (1) بأن جميع المتغيرات غير مستقرة (non-stationary) عند مستوياتها الأولى (levels) حيث كانت جميع قيم (t) المحسوبة أقل من قيم (t) الجدولية، بإستثناء المتغير (FDI) في حالة الثابت وبدون الثابت والإتجاه، كذلك كانت قيم (DW) الموضحة في الملحق (ب) الجدول (8) قليلة (1.55)، وبعد تطبيق إختبار ديكي – فولر الموسع تم أخذ الفرق الأول (First- Difference) لجميع المتغيرات بنفس المستوى وهذا يمكننا لتطبيق إختبار التكامل المشترك (Co-integration Test)، حيث أظهرت النتائج أن قيم (t) المحسوبة أكبر من (t) الجدولية عند مستوى معنوية (1%) و (5%) و (10%)، وبما أن جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول فهذا يدل أنها متكاملة (Co-integration) من الدرجة الأولى I(1).

2- نتائج إختبار جوهانسن للتكامل المشترك (Co-integration Test):

عندما تكون متغيرات السلسلة الزمنية غير ساكنة أو مستقرة بمستوياتها، فمعنى ذلك أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1) (Dickey & Fuller, 1981). ولما كانت السلاسل الزمنية للمتغيرات موضوع الدراسة (الإستثمار الأجنبي والإستثمار المحلي والكلي ومعدل النمو السكاني) غير مستقرة في مستوياتها، وبالمقابل كانت مستقرة بعد أخذ فروقها الأولى I(1) في جميع مستوياتها، يشترط لتطبيق إختبار التكامل المشترك أن تكون المتغيرات موضوع الدراسة متكاملة من نفس الدرجة عندها يمكن إجراء

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a139

إختبار جوهانسن لإختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات بطريقة (Johansson). حيث تشير نتائج إختبار جوهانسن كما مبين في الجدول (2) إلى رفض فرضية العدم ومعنوية المتغيرات بمستوى معنوي (5%)، ووفقاً لإختبار جوهانسن للتكامل المشترك هناك حالتين أو إفتراضين للتحقق من وجود التكامل المشترك ومعنوية المتغيرات، الحالة الأولى تتمثل بإحصائية أو قيمة الآثر (Trace) بمقارنتها مع القيمة الحرجة حيث نلاحظ في الجدول (2) أن قيم الآثر بدون إتجاه وبإتجاه واحد وإثنين وثلاثة إتجاهات (150.55، 65.60، 41.36، 19.52) على التوالي أكبر من القيم الحرجة (69.81، 47.85، 29.79، 15.49) على التوالي ما عدا قيمة الآثر للإتجاه الرابع (3.57) هي أقل من القيمة الحرجة (3.84)، وبشكل عام هذا يدل على رفض فرضية العدم التي يفترض بعدم وجود أي إتجاه للتكامل المشترك عند مستوى معنوية (5%). والحالة الثانية هي مؤشر القيمة العظمى بمقارنتها مع القيمة الحرجة ولكن في الإختلاف ما بين الحالتين يلاحظ ان نتيجة الحالة الأولى والتي هي إحصائية الآثر هي المعتمد الأساسي لرفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تشير إلى معنوية المتغيرات عند مستوى (5%). وفي هذه الحالة يمكن قبول الفرضية البديلة حيث أن المتغيرات متكاملة كما تشير العلامة (*) في الجدول (2) بمعنوية المتغيرات ورفض فرضية العدم الأمر الذي يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات داخل النموذج، أي أن معدل النمو السكاني له علاقة طردية مع المتغير التابع والإستثمار الكلي والأجنبي له تأثير عكسي على المتغير التابع في الأجل الطويل فعندما يزداد الإستثمار سوف يؤدي إلى إنخفاض معدلات البطالة طبقاً للنظرية الإقتصادية خاصةً إذا كان هذا الإستثمار مستمراً لفترة زمنية طويلة أو متوسطة الأمد في القطاعات الأساسية والحيوية مثل القطاع الزراعي والصناعي والسياحي وقطاعات أخرى. وتوضح المعادلة أدناه أن الإستثمار المحلي له علاقة طردية مع مستوى البطالة وهذا يدل إلى أن هناك متغيرات أخرى تؤثر على معدل البطالة بغض النظر عن الإستثمار المحلي الذي يكون مساهمته قليلة بما تتطلبه البرامج الإستثمارية الكبرى في كثير من القطاعات الإقتصادية وزيادة حجم السوق. ومن هذه المتغيرات على سبيل المثال إنخفاض متوسط الدخل خاصة في الفترة (2014-2016)، والزيادة السكانية المستمرة مع نزوح أعداد كبيرة بدءاً من الأزمة السورية وحتى أزمة داعش الأخيرة، والأهم من ذلك عدم تخطيط وتوجيه الأموال الفائضة للموازنة العامة لحكومة الإقليم في فترة الرخاء (2005-2013) إلى المشاريع الإستثمارية مما يحفز القطاع الخاص على التنمية والإنتاج. لكن بشكل عام كلما إزداد الإستثمار الكلي يؤدي ذلك إلى إنخفاض في معدل البطالة وإن الزيادة السكانية بشكل كبير سوف يؤدي إلى الإرتفاع في معدلات البطالة وهذا يتطابق مع النظرية الإقتصادية وفرضية البحث. نستنتج من ذلك وجود علاقة توازنية بين المتغيرات في الأجل الطويل كما تفترضه النظرية الإقتصادية ولا تتباعد عن بعضها البعض بشكل كبير ويصحح هذا التباعد عن التوازن بفعل قوى إقتصادية تعمل على إعادة هذه المتغيرات الإقتصادية للتوجه نحو التوازن طويل الأجل وهذا ما يؤول إليه النظام الإقتصادي وفق فكرة التكامل المشترك.

LOGUNE = 0.049423LOG (DI) - 0.049404LOG (FDI) - 0.058133LOG (TI) + 184.84LOG (P)

الجدول (2) نتائج إختبار جوهانسن للتكامل المشترك (2007-2016)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.991080	150.5512	69.81889	0.0000
At most 1 *	0.739802	65.60114	47.85613	0.0005
At most 2 *	0.702849	41.36752	29.79707	0.0015
At most 3 *	0.587796	19.52425	15.49471	0.0117
At most 4 *	0.179994	3.571982	3.841466	0.0588

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a139

Trace test indicates 4 Co-integrating eqn(s) at the 0.05 level

denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level *

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.991080	84.95011	33.87687	0.0000
At most 1	0.739802	24.23361	27.58434	0.1268
At most 2 *	0.702849	21.84327	21.13162	0.0397
At most 3 *	0.587796	15.95227	14.26460	0.0268
At most 4	0.179994	3.571982	3.841466	0.0588

Max-eigenvalue test indicates no Co-integration at the 0.05 level

denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level *

30.98382 Log likelihood 1 Co-integrating Equation(s):

Normalized co-integrating coefficients (standard error in parentheses)

DLUNE	DLDI	DLFDI	DLTI	DLP
1.000000	0.049423	-0.049404	-0.058133	184.0841
	(0.16762)	(0.03117)	(0.17405)	(4,99372)

(*) تشير إلى رفض فرضية العدم ومعنوية المتغيرات عند مستوى (5%).

المصدر: إعداد الباحثان بالإعتماد على بيانات الملحق (أ) الجدول (7).

نتائج إختبار جرينجر للسببية (Granger Causality): يشير هذ الإختبار إلى أنه في حالة وجود تكامل مشترك بين متغيرين يدل على وجود علاقة سببية في إتجاه واحد على الأقل. لذا تحليل الإنحدار يكون قائماً على أساس إختبار علاقة إعتماد أحد المتغيرات (المتغير التابع) على عدد من المتغيرات التفسيرية، وإن مفهوم جرينجر للسببية يحتوي الكشف الإحصائي عن إتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات أي علاقة السبب والتأثير (ندوى،2011، 270). ويطبق هذا الإختبار لتحديد إتجاه السببية بين متغيرات نموذج الدراسة، حيث يبين إتجاه السببية هل كان أحادياً، أي متغير واحد يسبب الأخر أو تبادلياً أي ان كلا المتغيرين يسبب الأخر، ويمكن أن لا تكون هناك علاقة سببية بين المتغيرين، ويتم تحديد وجود علاقة من عدمها بالإعتماد على قيمة (F) المحتسبة، الموجودة في نتائج إختبار جرينجر للسببية، وذلك من خلال مقارنة قيمة (F) المحسوبة مع قيمة (F) الجدولية، وترفض فرضية العدم إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أو التقديرية أكبر من تلك الجدولية. وتشير بيانات الجدول (3) و (4) إلى نتائج إختبار السببية بين معدل البطالة في محافظة دهوك وكلاً من الإستثمار المحلي والأجنبي والإستثمار الكلي ومعدل النمو السكاني، إضافةً إلى علاقة المتغيرات المستقلة مع بعضها.

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a139

الجدول (3) نتائج إختبار Granger للسببية للمتغير التابع (UNE) مع المتغيرات المستقلة (2007-2016)

The direction of the relationship	F Statistic	F Tablets	Probability	Lags	Result	Relation Result
DI⟶UNE UNE⟶DI	2.96 0.17	2.87 2.25	0.10 0.68	1	معنوي بمستوى 5% و 10%	توجد علاقة
FDI⟶UNE UNE⟶FDI	2.6 0.38	2.87 2.25	0.99 0.54	1	معنوي بمستوى 10% فقط	توجد علاقة لا توجد علاقة
TI⟶UNE UNE⟶TI	2.3 0.17	2.87 2.25	0.16 0.67	1	معنوي بمستوى 10%	توجد علاقة لا توجد علاقة
P⟶UNE UNE⟶P	1.82 0.21	2.87 2.25	0.19 0.65	1	غير معنوي	لا توجد علاقة

قيمة (F) الجدولية بمستوى (5%) و (10%) هي (2.87 و 2.25) على التوالي.

المصدر: إعداد الباحثان بالإعتماد على بيانات الملحق (أ) الجدول (7).

الجدول (4) نتائج إختبار Granger للسببية للمتغيرات المستقلة مع بعضها (2007-2016)

The direction of the relationship	F statistic	F Tablets	Probability	Lags	Result	Relation Result
FDI⟶DI DI⟶FDI	2.50559 0.83741	2.87 2.25	0.1343 0.3746	1	معنوية بمستوى 10%	توجد علاقة لا توجد علاقة

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a139

TI⟶DI DI⟶TI	0.01548 0.50111	2.87 2.25	0.9026 0.4899	1	غير معنوي	لا توجد علاقة
TI⟶FDI FDI⟶TI	1.09177 3.43564	2.87 2.25	0.3126 0.0836	1	غير معنوي معنوي	لا توجد علاقة توجد علاقة
P⟶DI DI⟶P	0.37 0.40	2.87 2.25	0.55 0.53	1	غير معنوي	لا توجد علاقة
P⟶FDI FDI⟶P	0.0009 0.0009	2.87 2.25	0.97 0.97	1	غير معنوي	لا توجد علاقة
P⟶TI TI⟶P	6.0 0.73	2.87 2.25	0.99 0.40	1	معنوي	توجد علاقة لا توجد علاقة

المصدر: إعداد الباحثان بالإعتماد على بيانات الملحق (أ) الجدول (7).

أظهرت النتائج من خلال إختبار جرانجر للسببية في الجدول (3) أن هناك علاقة سببية أحادية من قبل الإستثمار المحلي في التأثير على معدل البطالة إضافةً إلى المتغيرين الإستثمار الأجنبي والإستثمار الكلي لهما علاقة سببية أحادية بمستوى معنوي (10%) في التأثير على مستوى البطالة، وذلك لأنه من الناحية الإقتصادية، العاطل عن العمل يبحث عن أجر وإن المستثمر يسعى إلى الربح وزيادة الإنتاجية إذن هناك تغذية عكسية ما بين المستثمرين والباحثين عن العمل في وجود التوسع المالي والإستقرار الأمني والإقتصادي لذلك لم يكن هنالك تأثيرات سببية أحادية من جانب البطالة على الإستثمار، إذن نستنتج أن الإستثمار يسبب البطالة وأن البطالة لا تسبب الإستثمار. ومن بيانات الجدول (4) يلاحظ أن هناك علاقات سببية أحادية وأخرى ليست سببية، فالإستثمار الأجنبي يسبب الإستثمار المحلي والإستثمار الكلي بصورة مباشرة وغير مباشرة، وذلك عندما يكون هنالك تحفيز للإستثمار الأجنبي خاصةً في الدول النامية لأن البنية التحتية لهذه الدول متدهورة لذلك هناك عوامل إيجابية تستفاد منها الدولة المضيفة عند إدخال التكنولوجيا المتطورة والعملات الصعبة إضافةً إلى الخبرات الفنية مما يؤدي إلى تطوير وتوسع في الإستثمار المحلي من خلال المشاركة والتنسيق في أداء المشروعات وهذا يعزز الوضع المالي والفني للإستثمار المحلي مما يزداد مستوى العمالة في البلد هذا من جهة ومن جهة اخرى فإن الإستثمار الأجنبي يمتص البطالة بشكل مباشر وبالتالي يزداد الإستثمار الكلي وتنتج عن ذلك آثار إيجابية على المجتمع. وأيضا يسبب معدل النمو السكاني الإستثمار الكلي ولا يسبب الإستثمار الكلي معدل النمو السكاني، وليس هناك علاقة تبادلية بين الإستثمار المحلي ومعدل النمو السكاني.

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a139

خامساً: توصيف آثر القطاعات الإستثمارية على البطالة: يبين هذا المحور دور وآثر القطاعات الإستثمارية على تباين معدل البطالة في محافظة دهوك خلال فترة الدراسة والمتمثلة بـ (10) سنوات. حيث يلاحظ من بيانات الجدول (5) أن رأس المال للمشاريع السكنية هو الأكبر من بين القطاعات الأخرى والبالغ (38%) من إجمالي الإستثمار الكلي في محافظة دهوك للفترة (2007- 2016) والبالغة حوالي (5323568576) دولار مما له الأثر في إمتصاص جزء من معدل البطالة في محافظة دهوك، ولكن كما هو معلوم أن إستمرارية هذه المشاريع قصيرة الأجل قد يكون لها آثر قليل على إمتصاص مستوى البطالة لاسيما إذا كانت أدوات ومواد هذه المشاريع غالبيتها مستوردة من خارج البلد. كذلك إن نسبة رأس المال في مشاريع القطاع الصناعي منخفضة إضافةً إلى رداءة نوعية المشاريع من حيث الجودة والحجم. حيث بالرغم من كثرة عدد المشاريع الصناعيه التي يقدر عددها بـ (62) مشروع ولكن غالبية هذه المشاريع صغيرة أو متوسطة الحجم، بإستثناء بعض المشاريع مثل مشروع إنتاج الكهرباء بالغاز التابع لشركة (ماس كلوبال) ومعمل الإسمنت حيث قدرت تكلفة انشاء هذه المشاريع حوالي (1000000000- 328000000) دولار على التوالي حسب إحصائيات دائرة الإستثمار في محافظة دهوك. وهذا يبين لنا أن حجم إستخدام العمالة في المشاريع الصناعيه لم يكن كبير بالشكل الذي يؤدي إلى إمتصاص مستوى البطالة. أما بالنسبة للمشاريع السياحيه التي بلغ عددها (48) مشروعاً والبالغة نسبة رأس مالها حوالي (14%) فإن أكثر هذه المشاريع كانت مطاعم وفنادق ومشاريع صغيرة ما عدا مشروع مجمع بابلو السياحي والذي بلغت تكلفة إنشائه حوالي (160000000) دولار ولم يكن بالمستوى المطلوب. علماً أنه كان بالإمكان أن ينافس مشاريع الدول المجاورة مع الملاحظة أن مناخ الإستثمار وكثرة المواقع السياحية موجودة في محافظة دهوك لكن لم تستغل بالشكل الصحيح والتي تؤدي إلي تنمية إقتصاد الإقليم عموماً وبالأخص محافظة دهوك. ويعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الضرورية والأساسية لتنمية وتطوير الإنتاج حيث يكون أساساً لتغذية القطاعات الأخرى مثل القطاع الصناعي، لكن لم يدعم هذا القطاع المهم من قبل الجهات المسؤولة بالشكل المطلوب حيث لم تتجاوز نسبة رأس المال التي أنفقت على القطاع الزراعي من قبل القطاع الخاص سوى (9%) خلال فترة الدراسة مما أثر هذا بشكل سلبي على نمو الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد. ولتحسين أداء القطاع الزراعي ينبغي دعم المشاريع الزراعية العملاقة التي بدورها تؤدي إلي زيادة الإستخدام مما يؤدي إلي زيادة متوسط دخول الأفراد وبالتالي إمتصاص البطالة إضافةً إلي زيادة الانتاج وتنمية الثروة الحيوانية الأمر الذي يؤدي إلى النمو والتنمية الإقتصادية. ومن جهة أخرى يلاحظ أن الإستثمار سواء المحلي أو الأجنبي في القطاع الصحي والتعليمي كان منخفضاً جداً خلال فترة الدراسة حيث لم تتجاوز نسبة رأس المال الإجمالي عن (8%)، وأيضاً كانت المشاريع للقطاعين البالغة (19) مشروع من إجمالي المشاريع البالغة عددها (219) مشروع قليلة جداً بالنسبة لهذين القطاعين المهمين. مما يتطلب دعم الكوادر الصحية والتدريسية للعمل في هذين القطاعين وتطويرهما للتوصل إلى مستوى الرفاهية وخفض معدل الفقر وزيادة التنمية الإقتصادية.

الجدول (5) المشاريع الإستثمارية حسب القطاعات في محافظة دهوك

ت	القطاع	عدد المشاريع	نسبة المشاريع	رأس المال $	نسبة رأس المال إلى الإجمالي
1	السكني	38	19.49	1964349061	0.381507854
2	الصناعي	62	13.33	1440652822	0.279797709
3	السياحي	48	4.1	731094898	0.141990266
4	الزراعي	9	29.23	448642972	0.087133606
5	التجاري	31	22.05	391719038	0.076078072
6	الرياضي	12	3.59	71952549	0.01397433
7	الصحي	11	3.08	58662565	0.011393204
8	التعليمي	8	5.13	41834671	0.008124959
المجموع		219	100	5148908576	100

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a139

المصدر: إعداد الباحثان بالإعتماد على بيانات مديرية الإستثمار في محافظة دهوك.

كما يتضح من الجدول (6) أنه في عام (2007) لم يتجاوز عدد المشاريع عن (3) مشاريع والتي بلغت نسبة البطالة فيها (10%) وهذا يدل على قلة تنفيذ المشاريع الإستثمارية، حيث لوحظ من بيانات دائرة الإستثمار في محافظة دهوك عدم وجود مشاريع إستثمارية خلال العامين (2006-2005). في حين يلاحظ زيادة المشاريع الإستثمارية لكلا النوعين الأجنبي والمحلي (من 3 إلى 48) مشروع خلال الفترة (2007-2012) مما أدى إلى زيادة نسبة رأس المال المنفق من (1% إلى 18%) على التوالي، وبالتالي أدت هذه النتيجة إلى إنخفاض معدل الباطالة (من 10% إلى 8.2%)، وبالرغم من إنخفاض عدد المشاريع في عام (2013) إلى (37) مشروع إلا أن معدل البطالة قد إنخفض إلى (7.9%) وهذا يدل على نوعية المشاريع التنموية التي أدت إلى إمتصاص البطالة. وبالمقابل إزداد عدد المشاريع في النصف الأول من عام (2014) إلى (38) مشروع ولكن نسبة رأس المال إنخفضت إلى (6%) إضافةً إلى أن التضخم السكاني لهذه الفترة أدى إلى زيادة معدل البطالة إلى (9.4%)، وبعد الإنخفاض المستمر للمشاريع الذي وصل إلى (9) مشاريع في عام (2015) وبنسبة (1%) من رأس المال، نتج عن ذلك إرتفاع في مستوى البطالة حيث بلغ حوالي (14.3%) وهذا الارتفاع المستمر سببه عدة عوامل منها، إحتلال التنظيم الإرهابي (داعش) لعدة مناطق في العراق خاصةً مدينتي الموصل وشنكار مما أدى إلى إنعدام الإستقرار الأمني في المنطقة وبالتالي إنخفاض أو بالأحرى إنقطاع الدعم المالي من القطاع الخاص بشكل مباشر لتنفيذ المشاريع الإستثمارية، مما أدى إلى هجرة العديد من شركات متعددة الجنسية إلى أماكن أكثر إستقراراً أمنياً ومالياً، يضاف إلى ذلك أن إنخفاض أسعار النفط من ($140) للبرميل الواحد إلى أقل من ($30) في عام (2016) والذي بدوره آثر على المصدرالرئيسي لواردات حكومة الإقليم مما أدى إلى إنخفاض النفقات الإستثمارية والجارية وعدم تحفيز الإستثمار الأجنبي، وكذلك من الأسباب المهمة في زيادة معدل البطالة خاصةً بالنسبة للاعوام (2016-2014) ولا يزال مستمراً لحد الآن هو قرار حكومة إقليم كردستان بخفض رواتب موظفي الأقليم إلى الربع والثلث كإدخار إجباري وكذلك وقف صرف مستحقات رجال الأعمال وإستكمال تنفيذ المشاريع الإستثمارية للقطاع الخاص مما نتج عن ذلك إنخفاض متوسط الدخل الفردي وصرف العمال من أماكن عملهم بأعداد كبيرة، أيضاً فإن زيادة عدد السكان ونزوح أعداد كبيرة إلى محافظة دهوك جراء الأعمال الوحشية للتنظيم الإرهابي داعش، حيث بلغ عدد السكان في محافظة دهوك في عام (2007) حوالي (1097165.04) فرد وبمعدل نمو سكاني بحوالي (3.2%) حسب إحصائية (2010) لمحافظة دهوك بلغ عدد السكان (1465786.5) في عام (2016) وبإضافة أعداد النازحين وصل عدد السكان إلى (2010995.5) فرد أي ازداد العدد بمعدل (13.8%) خلال الفترة (2016-2014) مما أدى إلى زيادة القوى العاملة مقارنةً بحجم السوق الصغير في محافظة دهوك. نستنتج من ذلك أن هناك تأثيرات وأسباب تراكمية على الوضع الإقتصادي بصورة عامة وعلى خلق مشكلة البطالة بشكل خاص، حيث أن الأداء الضعيف للقطاع الخاص بدأ من عام (2003) ولغاية الوقت الحالي وهو أحد الأسباب الرئيسية في تفاقم مشكلة البطالة حيث لم يكن مدعوماً ومحفزاً من قبل حكومة الإقليم إضافةً إلى أن أداء هذا الأخير في صرف النفقات لم يكن بشكل سليم وإيجابي بل كان يضر بالإقتصاد حيث أن غالبية النفقات كانت جارية وغير إستثمارية وكان واضحاً عندما طبق النظام البايومتري للرواتب حيث كان هناك أكثر من (150000) راتب وهمي إضافةً إلى أن البطالة المقنعة في القطاع الحكومي مما تولد عن ذلك فساد مالي كبير. كما إن الإعتماد الكبير على واردات النفط خاصةً عند إرتفاع أسعار النفط ما بين فترة (2013-2008) والذي كان المصدر الرئيسي للدخل القومي لحكومة إقليم كوردستان وبسبب هذا الأخير وعدم وجود الدعم الكافي للقطاع الخاص وعدم خلق بدائل أخرى لموارد النفط أو إستحداث مصادر متنوعة للدخل القومي آثرت الأزمة المالية بعد إنقطاع الموازنة من قبل حكومة المركز وإنخفاض أسعار النفط خلال الفترة (2016-2014) بشكل كبير على حركة النشاط الإقتصادي للإقليم بشكل عام وبالأخص على محافظة دهوك وبالتالي نتج عنها كساد وإرتفاع في معدل البطالة مما آثر ذلك على التنمية الإقتصادية للبلد.

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a139

الجدول (6) المشاريع الإستثمارية حسب السنوات في محافظة دهوك

السنة	عدد المشاريع	نسبة المشاريع	نسبة رأس المال إلى الإجمالي	معدل البطالة
2007	3	1.37	0.012734	%10
2008	10	4.56	0.055996	%9.15
2009	14	6.39	0.055001	%8.5
2010	17	7.76	0.160318	%7.55
2011	27	12.33	0.098844	%8.25
2012	48	21.92	0.185107	%8.2
2013	37	16.9	0.316567	%7.9
2014	38	17.35	0.064561	%9.4
2015	9	4.12	0.01853	%14.3
2016	16	7.3	0.032342	%17.70

المصدر: إعداد الباحثان بالإعتماد على بيانات مديرية الإستثمار في محافظة دهوك.

المبحث الرابع: الإستنتاجات والتوصيات

أولاً: الإستنتاجات:

1- إن للإستثمارات المحلية والأجنبية في الإقليم دوراً فعالاً في عملية إزدهار وتنشيط مختلف القطاعات الإقتصادية والتي تؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي للفرد الكوردي وتقليل نسبة البطالة والتي تصب في تطوير عملية التنمية الإقتصادية في الإقليم وهذا يتحقق من خلال العمل وفق إستراتيجية خاصة.

2- على الرغم من قيام حكومة الإقليم بتوظيف أعداد كبيرة من القوى العاملة للعمل فى مؤسساتها في محافظات الإقليم بشكل عام ومحافظة دهوك بشكل خاص إلا أن دورها بات محدوداً في معالجة مشكلة البطالة، وذلك بسبب الإنخفاض الحاصل في أجور ورواتب العاملين في الأجهزة والدوائر الحكومية.

3- إن أي تغير ملحوظ في الظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية ينعكس على شكل خطراً سياسياً على المستثمر الأجنبي سواء في تحقيق الخسارة له أو إنخفاض حجم أرباحه.

4- إن هناك محاولات عديدة من أجل تشجيع الإستثمارات الأجنبية في الإقليم وهي خطوة جيدة إلا أنه يجب أن لا ننسى أهمية الإستثمارات المحلية وإيجاد السبل الكفيلة لتشجيعها على القيام بدورها في عملية خفض نسب البطالة في الإقليم.

5- أظهرت نتائج إختبار ديكي - فولر الموسع (ADF)، أن متغيرات النموذج القياسي جميعها كانت تعاني من مشكلة عدم الإستقرار عند مستوياتها مع مرور الزمن، بالمقابل كانت كلها مستقرة مع مرور الزمن بعد أخذ الفرق الأول لجميعها بنفس المستوى.

6- بالنسبة لإختبار التكامل المشترك (Johansson)، فقد بينت نتائج الإختبارات للنموذج، أنه قد رفضت فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بمستوى معنوية (5%)، الأمر الذي يؤكد على وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين المتغيرات المستقلة (FDI, TI, P) والمتغير التابع (UNE)، بإستثناء الإستثمار المحلي (DI) كما موضح في معادلة إختبار جوهانسن.

7- حسب إختبار جرانجر للسببية تبين أن المتغيرات المستقلة (DI, FDI, TI) البعض منها بمستوى معنوية (5%) والأخر بمستوى (10%)، مؤثرة على معدل البطالة على الأقل في إتجاه واحد وهذا ما إستدل به إختبار جرانجر في حالة وجود التكامل المشترك بين متغيرين يعني وجود السببية على الأقل من طرف واحد.

8- تبين أن النتائج التي حصلنا عليها تؤكد وجود آثر للإستثمار الكلي على معدل البطالة بعلاقة عكسية كما هو موضح في الملحق (ج) الجدول (9) إضافةً إلى أن هناك متغيرات أخرى آثرت على معدل البطالة مثل إنخفاض متوسط الدخل للفترة (2014-2016) وإنخفاض أسعار النفط وعدم دعم القطاع الخاص والفساد المالي والإداري وزيادة معدلات النمو السكاني مع نزوح أعداد كبيرة للمحافظة خاصةً في الفترة (2014-2016) وأسباب أخرى.

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a139

9- اظهرت النتائج أيضاً أن إختبار (t) لم يكن معنوياً للمتغيرات وأن (R^2) إنخفضت إلى (48%) مقارنةً بـ (R^2) قبل الإستقرارية والبالغة (83%) وهذا يدل على نقص المتغيرات المستقلة داخل النموذج خاصةً متوسط الدخل الفردي والسبب هو عدم تمكننا من الحصول على بيانات دقيقة وسليمة، لكن إختبار (F) للمعادلة ككل كان معنوياً (3.25) أكبر من (F) الجدولية (2.87)، إضافةً إلى قيمة (DW) لم تحتوي على مشكلة الإرتباط الذاتي.

10- إن الاستثمار الأجنبي يعمل من جهة على تحفيز الإستثمار الكلي، لكون الأول جزء من الثاني، ومن جهة أخرى يعمل على تحفيز الإستثمار المحلي من خلال ما يخلقه من وفورات خارجية، فالمشاريع التي يمد لها الإستثمار الأجنبي تكون بمواصفات واسعة تسمح بنشوء مشاريع محلية أخرى ممولة من رأس المال المحلي، وهذا يعني أن الإستثمار الأجنبي يعمل على إمتصاص البطالة بشقين:

- من خلال إستخدام العمالة من قبل نفس المشروع الممول أجنبياً.
- من خلال المشاريع الممولة محلياً والتي نشأت نتيجة للوفورات التي ولدها المشروع الأجنبي.

ثانياً: التوصيات:

1- من الواجب أن تستوعب إستثمارات الأقليم بأنواعها المختلفة الأيدي العاملة المحلية وتعمل على التقليل من مشكلة البطالة، وهذا يوجب الحكومة العمل على فرض نسبة معينة من الأيدي العاملة المحلية على المستثمر الأجنبي.

2- ضرورة العمل على توجيه الإستثمارات الأجنبية نحو قطاعات مختلفة وليس الإكتفاء بدعم قطاع محدد لكون الإقليم يحتاج إلى التنمية في كافة القطاعات.

3- التأكيد على إنشاء وزارة خاصة بالإستثمار في الإقليم تكون لها هيئاتها الفرعية وهيكلها التنظيمي الخاص بها، من أجل تهيئة وتحسين الظروف الإستثمارية وتقديم ما هو ضروري إلى المستثمر الأجنبي.

4- ضرورة تدريب وتأهيل الأيدي العاملة بما يتلائم ومتطلبات كل مرحلة من مراحل عملية التنمية الإقتصادية خاصةً وإن الإستثمارات الأجنبية قد دخلت عملية التنمية في الإقليم.

5- ضرورة إعادة تخطيط محافظة دهوك من خلال تخصيص أراضي للإستثمارات بحسب القطاعات، وإعلان ذلك بشكل واضح على المواقع الألكترونية والإعلامية وتوفير الخرائط اللازمة لذلك، وهذا يعد من مهام هيئة الإستثمار في الإقليم.

6- عمل مسح بالفرص الإستثمارية الموجودة، والتي تكون الحاجة لها، وإعلان لكل الفرص بشكل واضح وكامل.

7- إعطاء أولوية بالإستثمار للبنى التحتية لتكون مشاريع تحفز المشاريع الأخرى، سواء كانت محلية أو أجنبية.

8- العمل على زيادة مخصصات البحث والتطوير والتدريب والتأهيل في المؤسسات الخاصة والعامة ومراكز البحث لمصلحة تطوير نوعية مخرجات الإستثمار وحمايته.

9- خلق وتهيئة مناخ سياسي وقانوني مناسب لغرض جذب الإستثمارات الأجنبية والمحلية إلى الإقليم.

10- دعم القطاع العام، مع تحفيز القطاعات الهيكلية المهمة في الإقليم منها الصناعة والزراعة والسياحة.

قائمة المصادر

المصادر باللغة العربية:

1- الأمم المتحدة، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) وآخرون، (1993)، التعطل في دول الأسكوا، وقائع إجتماع الخبراء حول التعطل في دول الأسكوا، 26-27 تموز، عمان، الاردن.

2- البديري، صلاح عامر أبو هونه، (2010)، تقييم قانون الإستثمار الجديد رقم (13) لسنة 2006: دراسة مقارنة، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 12، العدد 1.

3- البديري، نعيم حسين كزار، (2015)، مشكلة البطالة وآثارها الإجتماعية في المجتمعات المأزومة (المجتمع العراقي أنموذجاً) دراسة تحليلية، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، المجلد 23، العدد2.

4- التميمي، أرشد فؤاد، وسلام ، أسامة عزمي، (2004)، الإستثمار بالأوراق المالية: تحليل وإدارة، ط1، دار المسيرة للنشر والطباعة، عمان، الاردن.

5- جوارتيني، جيمس، وإستروب، ريجارد، (1999)، الإقتصاد الكلي، ترجمة: عبدالفتاح عبدالرحمن وعبدالعظيم محمد، دار المريخ للنشر ،المملكة العربية السعودية.

6- حسن، حسين عجلان، وصالح، صالح أحمد، (2012)، الإستثمار الأجنبي وإنعكاساته على بنية إقتصاديات إقليم كوردستان العراق، المؤتمر العلمي الأول لجامعة نوروز، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة جامعة نوروز، العدد (صفر)، أيلول، دهوك.

7- حسين، مجيد علي، وسعيد، عفاف عبدالجبار، (2004)، مقدمة في التحليل الإقتصادي الكلي، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الاردن.

8- الحمود، غدير بنت سعد، (2004)، العلاقة بين الإستثمار العام والإستثمارالخاص في إطار التنمية الإقتصادية السعودية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

9- خلف، بلاسم جميل، (2010)، واقع الإقتصاد العراقي وتحديات الإستثمار الأجنبي المباشر، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 6، العدد15، بغداد، العراق.

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a139

10- خلف، فليح حسن، (2007)، الإقتصاد الكلي، ط1، جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
11- داود، حسام، وسلمان، مصطفى، (2005)، مبادئ الإقتصاد الكلي، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
12- الدباغ، بشير، والجرمود، عبدالجبار، (2003)، مقدمة في الإقتصاد الكلي، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
13- رشاد، ندوى خزعل، (2011)، إستخدام إختبار جرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 19.
14- زكي، رمزي، (1997)، الإقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد 226، إكتوبر، الكويت.
15- الشرابي، محمد ذنون محمود، (2005) ، تفصيل الإستثمار الأجنبي المباشر بإتجاه التنمية المستدامة: دراسة نظرية تطبيقية للمدة 1987 – 2003، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الموصل.
16- شهاب، سعد عجيل، (2012)، مؤشرات الإستثمار في إقليم كوردستان العراق: مقارنة بين المحافظات والقطاعات للمدة 2006 – 2011، المؤتمر العلمي الأول لجامعة نوروز، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة جامعة نوروز، العدد (صفر)، أيلول، دهوك.
17- شومان، عبداللطيف، (2013)، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل بإستعمال إختبارات جذر الوحدة وإسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الإبطاء، مجلة العلوم الإقتصادية ،العدد 34.
18- صالح، أزاد شكور،(2006)، قوانين تشجيع الإستثمار في العراق وإقليم كوردستان العراق وتطبيقاتها في مجال الإستثمار السياحي (دراسة تحليلية مقارنة)، ط1، منظمة نشر الثقافة القانونية، أربيل.
19- عبالرضا، نبيل جعفر، والجوارين، عدنان فرحان، (2012)، البيئة الإستثمارية في كوردستان، مؤسسة الحوار المتمدن، العدد 3733.
20- فاروق، تشام، (2002)، الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وآثارها على التنمية الإقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب البليدة، حزيران، الجزائر.
21- قانون الإستثمار في إقليم كوردستان العراق، رقم (4)، لسنة 2006.
22- محمد، أسماء جاسم، وسلوم، تأميم محمد، (2012)، الإستثمار الأجنبي وآثره في البطالة : مع إشارة إلى إقليم كوردستان العراق، المؤتمر العلمي الأول لجامعة نوروز، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة جامعة نوروز، العدد (صفر)، أيلول، دهوك.
23- محمد، أميرة حسب الله، (2005)، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في البيئة الإقتصادية العربية: دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
24- المعموري، محدي خليل شديد، (2012)، دور الإستثمار في نمو الناتج المحلي الإجمالي في إقليم كوردستان العراق للمدة 2004 – 2010، المؤتمر العلمي الأول لجامعة نوروز، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة جامعة نوروز، العدد (صفر)، أيلول، دهوك.
25- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، (2005)، مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت.
26- مومو، بلال، (2013)، آثر الإستثمار الأجنبي المباشر والإستثمار المحلي على النمو الإقتصادي: دراسة حالة الجزائر للفترة 1990 – 2011، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر.
27- نجا، علي عبدالوهاب، (2005)، البطالة وآثر برنامج الإصلاح الإقتصادي عليها: دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
28- هاشم، حنان عبدالخضر، وعبدالكاظم، إيمان، وحسن، فرحان محمد، (2010)، البطالة في الإقتصاد العراقي: الآثار الفعلية والمعالجات المقترحة، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 5، العدد 16، جامعة الكوفة.
29- الوزني، خالد وصفي، والرفاعي، أحمد حسين، (2002)، مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط 5، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

المصادر باللغة الإنكليزية:

1- Center for international private enterprise (CIPE), (2004), Foreign direct investment, August, Egypt.
2- Chen, Charles J., Ding, Yuan, & Xu, Bin, (2010), Convergence of accounting standards and foreign direct investment, http://ssrn.com/abstract=1703549.
3- Dickey D. A., & W. A. Fuller, (1981), Likelihood Ration Statistics for Autoregressive Time Series with a unit root, Econometrical, Vol 49, No. 4, July.
4- OECD, (1996), Benchmark Definition of foreign direct investment.
5- Richard G. Lipsey, Paul N. Courant, Christopher T. S. Regan, (1999), Macroeconomics, 12th Ed, Addison-Wesley publishing Company, I N C, Printed in the United States.
6- World Investment Report, (2004), the First towards Services, United Nations, New York and Geneva.

مواقع الأنترنيت:

1- www.alufuq.net
2- www.maqalat-feb.net
3- www.mop.gov.krd
4- www.sharqaawsat.net

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a139

الملاحـــــــق

الملحق (أ)

الجدول (7) تأثير الإستثمار الأجنبي والمحلي والكلي ومعدل النمو السكاني في معدل البطالة في محافظة دهوك

البطالة % UNE	الرقم القياسي IP	الرقم القياسي ITI	الرقم القياسي IFDI	الرقم القياسي IDI	السنوات
10.40	100	100	100	100	1/1-30/6/2007
9.80	101.099	1016.474	128.571	950.983	1/7-31/12/2007
9.30	103.6146	1748.33	164.285	1635.275	1/1-30/6/2008
9.00	104.347	3200	178.571	2986.434	1/7-31/12/2008
8.90	107.3464	3241.25	2000	3123.652	1/1-30/6/2009
8.10	107.7130	3688.75	5714.285	3741.480	1/7-31/12/2009
7.30	110.8327	3839.222	142857.14	11323.30	1/1-30/6/2010
7.80	111.5658	3355.827	18788.29	4141.219	1/7-31/12/2010
8.50	114.3911	1664.032	1142.857	1609.95	1/1-30/6/2011
8.00	115.1242	6538.296	8590.074	6548.264	1/7-31/12/2011
8.30	117.880	2505.663	165.714	2339.841	1/1-30/6/2012
8.10	118.9798	13802.23	1822.381	12938.17	1/7-31/12/2012
7.30	121.4865	18529.54	57142.85	20337.55	1/1-30/6/2013
8.50	122.952	4922.257	1188.571	4643.340	1/7-31/12/2013
9.41	125.9474	1783.66	119.199	1665.692	1/1-30/6/2014
10.10	126.3140	600.94	57.1428	562.122	1/7-31/12/2014
14.40	129.8003	531.666	17.1428	495.503	1/1-30/6/2015
14.30	130.5334	444.084	11.4285	413.722	1/7-31/12/2015
17.30	133.965	239.082	9.4762	222.916	1/1-30/6/2016
17.70	134.6988	35.572	6.57142	48.5942	1/7-31/12/2016

المصدر: إعداد الباحثان بالإعتماد على بيانات:

- مديرية الإحصاء في محافظة دهوك.
- دائرة الإستثمار في محافظة دهوك.
- مديرية دائرة العمل في محافظة دهوك.
- وزارة التخطيط في إقليم كوردستان.

الملحق (ب)

الجدول (8)

نتائج طريقة المربعات الصغرى (OLS) للنموذج قبل الإستقرارية

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a139

Dependent Variable: UNE
Method: Least Squares
Date: 11/16/17 Time: 23:12
Sample: 2007S1 2016S2
Included observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.047454	0.011680	4.062829	0.0010
DI	-0.002036	0.000996	-2.044209	0.0589
FDI	-0.000119	5.81E-05	-2.044592	0.0589
TI	0.002187	0.001071	2.042853	0.0591
P	0.000410	7.24E-05	5.667328	0.0000

R-squared	0.837643	Mean dependent var	0.101555
Adjusted R-squared	0.794347	S.D. dependent var	0.032180
S.E. of regression	0.014593	Akaike info criterion	-5.404194
Sum squared resid	0.003194	Schwarz criterion	-5.155261
Log likelihood	59.04194	Hannan-Quinn criter.	-5.355600
F-statistic	19.34720	Durbin-Watson stat	1.554029
Prob(F-statistic)	0.000009		

$$UNEt = 0.047 – 0.002\ DIt – 0.0001\ FIDt + 0.002\ TIt + 0.0004\ Pt + Ut$$

المصدر: إعداد الباحثان بالإعتماد على بيانات الملحق (أ) الجدول (7).

الملحق (ج)

الجدول (9)

للنموذج بعد الإستقرارية (OLS)نتائج طريقة المربعات الصغرى

Dependent Variable: DLUNE
Method: Least Squares
Date: 11/17/17 Time: 01:02
Sample (adjusted): 2007S2 2016S2
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.024002	0.041612	-0.576815	0.5732
DLDI	0.041639	0.078647	0.529441	0.6048
DLFDI	-0.020706	0.015985	-1.295318	0.2162
DLTI	-0.063171	0.087133	-0.724995	0.4804
DLP	3.118398	2.324276	1.341664	0.2011

R-squared	0.482158	Mean dependent var	0.027987
Adjusted R-squared	0.334203	S.D. dependent var	0.112744
S.E. of regression	0.091995	Akaike info criterion	-1.713224
Sum squared resid	0.118484	Schwarz criterion	-1.464688
Log likelihood	21.27563	Hannan-Quinn criter.	-1.671162
F-statistic	3.258817	Durbin-Watson stat	1.723219
Prob(F-statistic)	0.043689		

$$DLUNEt = - 0.024 + 0.04\ DLDIt – 0.02\ DLFIDt - 0.06\ DLTIt + 3.11\ DLPt +Ut$$

المصدر: إعداد الباحثان بالإعتماد على بيانات الملحق (أ) الجدول (7).

doi: 10.25007/ajnu.v6n4a139